مجلس النواب الأمريكي يمدد العمل بالموازنة الحالية تجنباً لـ «الإغلاق»

مجلس النواب الأمريكي

واشنطن – «وكالات» : وافق مجلس النواب الأمريكي، مساء الأربعاء، بغالبية ساحقة على تمديد العمل بالموازنة الحالية لمدة أسبوع واحد، تجنباً لشلل الإدارة الفيدرالية أو «الإغلاق» ولتوفير مزيد من الوقت للتفاوض بشأن موازنة 2021.

وفي 11 ديسمبر الحالي، انتهى العمل بقانون الموازنة الحاليّة، لذا كان ضروريا أن يتحرك البرلمانيون لمنع جفاف موارد الماليّة العامّة الأمريكيّة.

ووافق مجلس النواب ذو الغالبية الديموقراطية بغالبية 343 صوتاً مقابل 67، على قانون يسمح بإرجاء الموعد النهائي إلى منتصف ليل 18 ديسمبر.

وعلى الرغم من الأغلبية الساحقة التي صوتت لمصلحة النص في مجلس النواب، رأى زعيم الأغلبية الديموقراطية ستيني هوير أن تبنيه يشكل «اعترافا بالفشل».

وقال «هذا أمر يتعين علينا القيام به حتى تتمكن الحكومة من الاستمرار في العمل ولكن إنه مماطلة ، إشارة إلى الفشل في الاتفاق وتقديم تنازلات».

وأضاف «علينا أن نتوصل إلى اتفاق حول الميزانية».

في الوقت نفسه لم تؤد المفاوضات بين الديموقراطيين والجمهوريين بشأن خطة مساعدات ضخمة لمكافحة الوباء إلى اتفاق أمس الأربعاء. وقد أدى وجود ثلاثة نصوص مطروحة على الطاولة إلى ارتباك. وبات في صلب المناقشات الآن قيمة الشيكات المباشرة التي سيتم إرسالها إلى الأسر ذات الدخل المنخفض.

من جهة أخرى قدم مدعو العموم لـ 17 ولاية يحكمها الجمهوريون، وكذلك الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، مذكرات إلى المحكمة العليا الأمريكية في واشنطن الأربعاء، تظهر دعمهم لدعوى قضائية في تكساس تطالب المحكمة بإلغاء نتائج التصويت في الانتخابات الرئاسية بأربع ولايات.

ومن خلال هذه الدعوى، يسعى المدعي العام لتكساس، كين باكستون، إلى إبطال نتائج الانتخابات في أربع ولايات متأرجحة فاز فيها الديمقراطي جو بايدن، وهي بنسلفانيا وجورجيا وميشيجان وويسكونسن.

واعتمدت الولايات الأربع بالفعل النتائج، ولم يتضح بعد ما إذا كانت المحكمة العليا ستقبل حتى دعوى تكساس.

ورفضت المحكمة العليا طعناً قانونياً، أمس الأول الثلاثاء، من جانب الجمهوريين يسعى لرفض ملايين الأصوات في ولاية بنسلفانيا إحدى الولايات المتأرجحة الرئيسية.

ويقول ترامب منذ انتخابات الثالث من نوفمبر الماضي إن الفوز «سرق» منه بسبب «تزوير ديمقراطي هائل».

وحتى الآن لم يتمكن ترامب أو محاموه من توفير دليل مقنع، وتم رفض دعاوى في عدة ولايات.

تفويض «اليوروبول» بتحذير الدول الأوروبية بشأن «مقاتلين أجانب»

واجهة مبنى اليوروبول

«وكالات» : اقترحت المفوضية الأوروبية يوم الأربعاء، تكثيف مكافحة الاتحاد الأوروبي للإرهاب والتطرف العنيف، من خلال تعزيز دور قوات الأمن، إضافة لمجالات أخرى.

واقترحت تعزيز تفويض «اليوروبول»، أي وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في تنفيذ القانون، للسماح لها بإصدار تحذيرات للدول الأعضاء بشأن «مقاتلين أجانب»، كجزء من استراتيجيتها الجديدة لمكافحة الجماعات المتطرفة.

وقالت المفوضية في بيان أعلنت فيه عن الأجندة الجديدة للاتحاد لمكافحة الإرهاب: «إن الموجة الأخيرة من الهجمات على الأراضي الأوروبية كانت بمثابة تذكير حاد بأن الإرهاب لا يزال خطراً حقيقياً وقائماً، ومع تطور هذا التهديد، يجب أيضاً أن يتعزز تعاوننا لمواجهته».

وبناء على العمل المتحقق خلال السنوات الأخيرة، تسعى الأجندة إلى دعم الدول الأعضاء في توقع التهديد الإرهابي ومنعه، وتعزيز الحماية منه ومواجهته بشكل أفضل.

قالت مفوضة الشئون الداخلية بالاتحاد إيلفا يوهانسون، إنه «من خلال أجندة مكافحة الإرهاب اليوم، نعزز قدرة الخبراء على توقع التهديدات الجديدة، ونساعد المجتمعات المحلية على كبح التطرف، ونمنح المدن الوسائل لحماية الأماكن العامة المفتوحة من خلال التصميم الجيد، ونضمن قدراتنا على الاستجابة بسرعة وكفاءة أكبر ضد الهجمات والهجمات المحتملة».

وأوضحت في مؤتمر صحفي، كيف عمل اليوروبول في يوليو، يوم عمل ضد المحتوى الإرهابي عبر الإنترنت. وتم تقييم ما يقرب من 2000 رابط ذي محتوى إرهابي على 180 منصة ومواقع إلكترونية، لإزالتها.

قالت المفوضية إن الاتحاد الأوروبي سيكثف جهوده لضمان الحماية المادية للأماكن العامة بما في ذلك أماكن العبادة من خلال التصميم الأمني المناسب.

وعندما سُئلت عما إذا كان بإمكان المفوضية استبعاد العمل بطريقة بوابة خلفية للتعامل مع تشفير البيانات، أكدت يوهانسون ضرورة تحقيق توازن بين حماية الخصوصية والوصول القانوني إلى المواد الخطرة.

وتم الكشف عن هذه الأجندة الجديدة في أعقاب سلسلة من الهجمات الإرهابية الدموية في مدن أوروبية، منها نيس وفيينا في أقل من ثلاثة أشهر.

برلمانيون أوروبيون يطالبون ألمانيا بالتوقف عن تصدير غواصات إلى تركيا

غواصة من الفئة 214 الألمانية ترفع العلم التركي

«وكالات» : طالب أكثر من 50 نائباً ألمانياً ويونانياً في البرلمان الأوروبي بالوقف الفوري لتصدير غواصات ألمانية إلى تركيا.

ويأتي ذلك قبل قمة انعقاد الاتحاد الأوروبي الخميس وتستمر يومين، ستنقاش فرض عقوبات جديدة على تركيا.

وكتب النواب على تويتر خطاباً إلى المستشارة أنجيلا ميركل أعربوا فيه عن قلقهم مما أطلقوا عليه تهديدات تركيا.

وتشهد منطقة شرق المتوسط توتراً،إذ تتهم اليونان وقبرص، تركيا بالتنقيب عن الغاز الطبيعي بشكل غير قانوني قبالة سواحلهما في المنطقة، وترفض تركيا الاتهامات قائلة إنها تبحث عن الغاز في المياه جرفها القاري.

وتحظر الحكومة الألمانية حتى الآن تصدير أسلحة إلى تركيا يمكن استخدامها في الحرب في سوريا، ولكنها توافق على تصدير معدات تسليح للقطاع البحري.

وطلبت اليونان، العضو في الاتحاد الأوروبي، من ألمانيا توسيع الحظر ليشمل تصدير السفن الحربية.

وينطبق ذلك خاصةً على بناء 6 غواصات من الفئة 214، التي تُجمع في تركيا بمشاركة شركة «تيسنكروب» الألمانية للأنظمة البحرية.

طهران تدرج اسم السفير الأمريكي باليمن على قائمتها للعقوبات

روحاني : عودة أمريكا للاتفاق النووي ليست بحاجة لمفاوضات جديدة

الرئيس الإيراني حسن روحاني

طهران – «وكالات» : صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي ليست بحاجة إلى وقت ومفاوضات، وإنما بحاجة فقط إلى «توقيع».

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية عنه تأكيده، خلال اجتماع للحكومة، أنه إذا ما عادت الأطراف الأخرى للاتفاق النووي فإن إيران ستعود أيضا لجميع التزاماتها. وشدد بالقول :»لكي نعود للماضي، ليست هناك حاجة إلى وقت، وإنما هناك حاجة لإرادة».

واستطرد بالقول :»ذلك الشخص (في إشارة للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب) المتاجر ضحل التعليم شخبط على ورقة وقال خرجت من الاتفاق النووي. حسنا الآن، فليأت التالي (الرئيس المنتخب جو بايدن) ويأتي بورقة ويوقع عليها. المسألة بحاجة إلى توقيع فقط. لا حاجة لوقت ولا لمفاوضات من الأساس».

وكانت إدارة ترامب انسحبت في عام 2018 بصورة أحادية من الاتفاق النووي الذي كان يهدف لمنع طهران من الحصول على ترسانة نووية مقابل تقديم مزايا اقتصادية لها. كما فرضت عقوبات مشددة على طهران لإجبارها على التفاوض من أجل اتفاق جديد.

وقال الرئيس الإيراني إن بلاده مستعدة لإجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة، بشرط عودة بايدن إلى الاتفاق النووي لعام 2015 ، ورفع العقوبات التي فرضها ترامب.

من جهة أخرى أدرجت وزارة الخارجية الإيرانية اسم السفير الأمريكي في اليمن كريستوفر هنزل على قائمة العقوبات الإيرانية.

وأصدرت الخارجية الإيرانية بياناً، نقلته وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا)، أكدت فيه «الدور الأساسي لسفير الولايات المتحدة في وقوع الأزمة الإنسانية في اليمن».

وكانت الولايات المتحدة أعلنت فرض عقوبات تستهدف السفير الإيراني لدى جماعة الحوثي اليمنية حسن إيرلو.

وأعلنت طهران في أكتوبر الماضي وصول سفير لها إلى صنعاء.

مقتل 10 جنود نيجيريين في اشتباكات مع عناصر موالية لـ «داعش»

عناصر من الجيش النيجيري

«وكالات» : قتل عشرة جنود نيجيريين واحتجز آخر كرهينة في اشتباكات مع جهاديين مرتبطين بتنظيم داعش، في ولاية بورنو في شمال شرق نيجيريا، حسب ما أفاد مصدران أمنيان.

واندلعت الاشتباكات الإثنين عندما اقتحم فريق من الجنود معسكراً تابعاً لتنظيم داعش في غرب إفريقيا، في قرية الاغارنو في منطقة دامبوا.

وأفاد مصدر امني وكالة فرانس برس الثلاثاء «فقدنا 10 جنود في القتال وخطف الارهابيون جنديا آخر».

وأوضح أنّ الرهينة خطف أثناء فراره إلى بر الأمان بعد أن نفدت الذخيرة من القوات.

وأكد مصدر أمني ثان حصيلة القتلى وأشار إلى حدوث «معركة ضارية وتكبد الإرهابيون أيضًا إصابات، لكنهم تمكنوا من التغلب على القوات».

وأوضح المصدر الثاني أنّ المسلحين استولوا على أربع عربات بينها شاحنة وعربة مدرعة.

وطلب المصدران عدم الكشف عن هويتهما.

وتعد الاغارنو، التي تبعد 150 كيلومتراً عن العاصمة الإقليمية مايدوغوري، معقلاً لداعش في غرب إفريقيا التي انفصلت عن جماعة بوكو حرام الجهادية في عام 2016، وتنامى نفوذها لتصبح قوة مهيمنة.

ودأب تنظيم داعش في غرب إفريقيا على مهاجمة المدنيين بشكل متزايد وقتل وخطف الناس على الطرق السريعة، بالإضافة إلى مداهمة القرى للحصول على الإمدادات الغذائية.

وقال تنظيم داعش في غرب أفريقيا الثلاثاء، إن مقاتليه قتلوا سبعة جنود نيجيريين أثناء صد هجوم في غابة الاغارنو.

وذكر التنظيم في بيان بحسب موقع «سايت إنتليجنس» الذي يراقب أنشطة الجهاديين في جميع أنحاء العالم أنّ «اشتباكات دارت بأسلحة متنوعة أدت إلى مقتل سبعة عناصر وأسر ثامن».

وأوضح أن المسلحين استولوا على «مجموعة من الأسلحة» والمركبات.

وزعم تنظيم داعش في غرب أفريقيا أنه قتل أربعة جنود نيجيريين في اليوم نفسه، في هجوم منفصل بالقرب من بلدة غامبورو القريبة من الحدود مع الكاميرون.

رئيس الوزراء الفرنسي: القانون حول الانفصالية ليس «ضد الأديان»

رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس

باريس – «وكالات» : أكد رئيس الوزراء جان كاستيكس الأربعاء أن القانون «الذي يعزز مبادئ الجمهورية الفرنسية» والذي قدم الأربعاء ليس «ضد الأديان» بل ضد «الفكر الخبيث الذي يحمل اسم الإسلام المتطرف».

وقال كاستيكس بعد اجتماع مجلس الوزراء، إن «هذا القانون ليس نصاً ضد الأديان ولا ضد الديانة الإسلامية بشكل خاص»، مؤكداً أنه «على العكس، قانون للحرية، وقانون للحماية، وقانون للتحرر في مواجهة الأصولية الدينية».